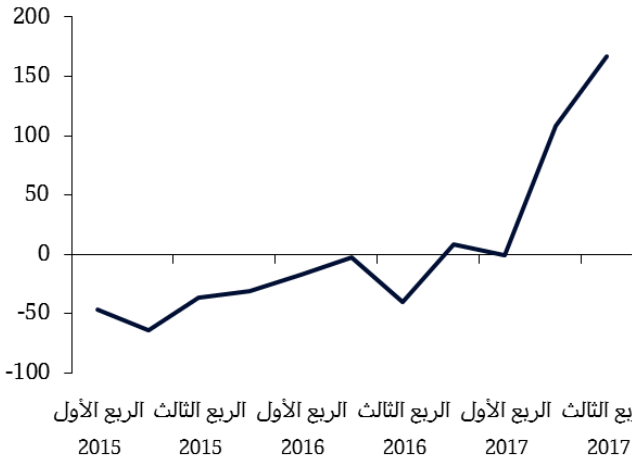


ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لقطر في الربع الثالث

الربع الثالث، وهو أسرع معدل نمو لها في أكثر من سبع سنوات، ويشكل الغاز الطبيعي المسال معظم هذه الواردات.

الواردات الصينية من قطر

(نسبة التغير على أساس سنوي، من حيث القيمة)



المصادر: إدارة الجمارك الصينية، وهيفر أناليتكس
وقسم الاقتصاد في QNB

ظل النمو غير النفطي مستقراً بشكل عام مع ظهور مؤشرات مشجعة بشأن تعزيز قوة أسس القطاع. وارتفع النمو في قطاعي التصنيع والمالية اللذان يعتبران أول وثالث أكبر مكونات القطاع غير النفطي في الربع الثالث. وشهد مجال التصنيع نمواً بنسبة 5.0% في هذا الربع، مسجلاً أسرع نمو له منذ ثلاث سنوات، ويرجع أن يكون ذلك راجعاً إلى زيادة الطاقة الانتاجية الجديدة. كما انتعش القطاع المالي مع نمو بلغ 5.5% في الربع الثالث مقارنة بنمو القطاع المالي مع نمو بلغ 4.8% في الربع الثاني. وتأثر هذا القطاع بشكل مؤقت بعد الحصار وقوبلت المكاسب في هذين القطاعين ببعض التراجع في قطاعات مبيعات الجملة وتجارة التجزئة والعقارات والضيافة والمعلومات والاتصالات. لكن بشكل عام، ظل النمو في القطاع غير النفطي قوياً.

ونتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متوسط 2.2% لعام 2017 ككل. ومن شأن ارتفاع الائتمان للقطاع العام وتلاشي تأثير الحصار وتجديد ثقة المستهلكين والأعمال أن تدفع النمو إلى مزيد من التسارع في الربع الرابع. كما أن آفاق النمو في 2018 تبدو أيضاً واعدة. فقد أعلنت السلطات عن الموازنة العامة

أصدرت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في الأسبوع الماضي بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث في قطر وتشير هذه البيانات إلى تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 1.9% على أساس سنوي في الربع الثالث، بعد أن كان قد تراجع إلى 0.3% في الربع السابق. وقد قاد قطاع النفط والغاز هذا الارتفاع القوي في النمو حيث حقق زيادة بنسبة 0.2% في الربع الثالث مقارنة بانخفاض نسبته 3.1% في الربع الثاني. وظل نمو القطاع غير النفطي مستقراً إلى حد كبير عند 3.6% خلال الربع الثالث مقابل 3.7% في الربع الثاني. وبصفة عامة، ظل الاقتصاد يتمتع بالمرونة والقدرة على الصمود أمام الحصار، ونتوقع أن يتزايد الزخم في الربع الرابع مما سيفضي إلى نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.2% في عام 2017.

الناتج المحلي الإجمالي لقطر

(% التغير على أساس سنوي)

الربع 2017	الربع 2017	الربع 2017	
1.9	0.3	2.4	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.2	-3.1	-0.4	القطاع النفطي
3.6	3.7	5.2	القطاع غير النفطي

المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، وهيفر أناليتكس،
وقسم الاقتصاد في QNB

كان قطاع النفط والغاز القطري هو المحرك الرئيسي للنمو في الربع الثالث. ويعكس التحسن في النمو ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي مع انخفاض إنتاج النفط بنسبة 8.4% عن العام الماضي بسبب التزام قطر باتفاق خفض الإنتاج لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). ويعود ارتفاع النمو في إنتاج الغاز على الأرجح بسبب عودة الإنتاج لمستوياته الطبيعية بعد عمليات الإغلاق المؤقت لبعض المنشآت لغرض الصيانة في النصف الأول من العام. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تقارير عن مبيعات أعلى من الغاز الطبيعي المسال في السوق الفورية إلى الصين مع تحولها من الاعتماد على الطاقة المتولدة من الفحم إلى طاقة أنظف. وارتفعت واردات الصين الاسمية من قطر بنسبة 167.3% في

قطر للحصار. وقد قامت السلطات بشكل استباقي بإطلاق مشاريع للاستدامة والاكتفاء الذاتي الاقتصادي على المدى الطويل عبر القطاع الخاص. نتيجة لذلك، تم فتح مجالات جديدة للاستثمار في النقل واللوجستك وإنتاج المواد الغذائية ومواد أساسية أخرى. وبشكل عام، نحن على ثقة أن هذه المبادرات ستضمن نمواً قوياً ومستداماً للاقتصاد القطري على المدى الطويل.

لعام 2018 الشهر الماضي، وتتضمن زيادة في الإنفاق ولكن أيضاً ارتفاعاً في العائدات وهو ما يترتب عليه عجز مالي صغير وتستهدف الزيادات في الانفاق مشاريع في قطاعات التعليم والصحة والبناء استعداداً لاستضافة فعاليات كأس العالم لكرة القدم في 2022. إضافة إلى ذلك، تخطط الحكومة لإرساء عقود بقيمة 29 مليار ريال قطري (8 مليار دولار) على القطاع الخاص من أجل تشجيع التنوع، وهو إجراء تم اتخاذه في إطار مواجهة

فريق QNB الاقتصادي

[روري فايف](#)

رئيس قسم الاقتصاد بالإبابة
هاتف: 4453-4643 (+974)

[علي جعفري](#)

اقتصادي
هاتف: 4453-4423 (+974)

[نانسي فهم](#)

اقتصادية
هاتف: 4453-4648 (+974)

[عبد الرحمن الجهني](#)

محلل أبحاث - متدرب
هاتف: 4453-4436 (+974)

"إخلاء مسؤولية وإقرار حقوق الملكية الفكرية: لا تتحمل مجموعة QNB أية مسؤولية عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة قد تنتج عن استخدام هذا التقرير إن الأراء الواردة في التقرير تعبر عن رأي المحلل أو المؤلف فقط، ما لم يُصرح بخلاف ذلك. يجب أن يتم اتخاذ أي قرار استثماري اعتماداً على الظروف الخاصة بالمستثمر، وأن يكون مبنياً على أساس مشورة استثمارية يتم الحصول عليها من مصادرها المختصة. إن هذا التقرير يتم توزيعه مجاناً، ولا يجوز إعادة نشره بالكامل أو جزئياً دون إذن من مجموعة QNB."